

وزارة المالية

قرار رقم ١٦٥ لسنة ٢٠٠٢

في شأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٩٧
الم الخاص بقواعد واجراءات الصرف من الحساب الخاص بالبنك المركزي المصري
المخصص لتطوير دار المحفوظات العمومية وغرف الحفظ

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٢ بفرض رسم على المستخرجات الرسمية
التي تصدر عن مصلحة الضرائب العقارية وغرف الحفظ بالأقاليم؛
وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ في شأن المحاسبة الحكومية ولائحته التنفيذية؛
وعلى القرارات الوزارية رقمي ٦٧ لسنة ١٩٩٣ ، ١٩٥ لسنة ١٩٩٧ في شأن قواعد
وإجراءات الصرف من الحساب الخاص بالبنك المركزي المخصص لتطوير دار المحفوظات
وغرف الحفظ؛

قرر :

- ماده ١ - تستبدل المادة (١) من القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٩٧ ، بالنص الآتي :
يكون الصرف من حصيلة الرسم المشار إليه على الوجه الآتي :
(٢٥٪) لشراء الأجهزة والمعدات والأثاثات ووسائل النقل والأدوات اللازمة لتطوير
وتحديث دار المحفوظات العمومية وغرف الحفظ بالأقاليم .
(٣٠٪) لصيانة الأجهزة والمعدات والأثاثات والمباني والدفاتر والسجلات والوثائق
وجميع المحفوظات التي تحويها غرف الحفظ .
(٣٠٪) لمستلزمات التشغيل .
(٥٪) للتدريب .

ويتم الصرف في الأوجه المشار إليها بموافقة رئيس مصلحة الضرائب العقارية
وبحراوة قانون المحاسبة الحكومية ولائحته التنفيذية .

ماده ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصري ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٠٠٢/٨/٣١

وزير المالية

دكتور / مدهت حسانين